القمة الأفريقية العربية الرابعة

ملابو، غينيا الاستوائية، 23 نوفمبر 2016

AAS/ /Decl.1 (IV)
ق - 033 / (11/16) /09 –ع (0524)

الأصل: إنجليزي

إعلان ملابو

إعلان ملابو

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية المجتمعين بمناسبة قمتنا الأفريقية العربية الرابعة في ملابو، غينيا الاستوائية في 23 نوفمبر 2016، تحت شعار *"معا من أجل التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي"؛*

إذ نستحضر العلاقات التاريخية والثقافية والجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية واللغوية الأزلية بين الشعوب الأفريقية والعربية، والتي شكلت أساس إقامة شراكاتنا الاستراتيجية، **وإذ نعرب عن تصميمنا** على تعزيز وتوطيد هذه الروابط بناء على مبادئ المساواة والمصالح والاحترام المتبادل؛

وإذ نستحضر أيضا إعلانات وبرامج عمل مؤتمرات القمة الأفريقية العربية، المعتمدة خلال القمة الأفريقية العربية الأولى المنعقدة في القاهرة في مارس 1977، والقمة الثانية في سرت في أكتوبر 2010، والقمة الثالثة في الكويت في نوفمبر 2013، فضلا عن الجهود المشتركة لتنفيذ هذه الإعلانات والقرارات وتعزيز تعاوننا في مختلف المجالات ذات المنفعة المتبادلة لمنطقتينا؛

وإذ نشيد بالمبادرات السخية التي قدمها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت في مجالي التنمية والاستثمار والتي ساهمت في تعزيز الشراكة الأفريقية العربية كنموذج وطريق للمضي قدما؛

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية والإعلان الرسمي للذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي في 2013 وذلك بالنسبة للاتحاد الأفريقي؛

وإذ نجدد التزامنا بمواصلة جهودنا المشتركة من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا وتعزيز العلاقات الأخوية الطويلة الأمد بين أفريقيا والعالم العربي على أساس المصالح والمنافع المتبادلة والتغلب على التحديات وإزالة العقبات أمام تفعيل التعاون الأفريقي العربي وتطويره؛

وإذ نشيد بنتائج مؤتمر القمة السابعة والعشرين لجامعة الدول العربية في نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بخصوص البعد الاستراتيجي الهام للتعاون الأفريقي العربي ضمن أطر التعاون العربي مع المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية وذلك بهدف بناء شراكة فعالة تحقق مصالح الجانبين وتسهم في تحسين تعاونهما المتبادل؛

وإذ نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين المبادرات والهياكل الأفريقية العربية ذات الصلة والتي تهدف إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والقضاء على أسبابها الجذرية؛

وإذ نستحضر قرار الجمعية العامة رقم 1/70 الصادر في 25 سبتمبر 2015، بعنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،" **وإذ نؤكد من جديد التزامنا** بتعزيز شراكتنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة متوازنة ومتكاملة؛ والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛

وإذ نرحب باعتماد أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخارطة الطريق الخاصة بها "أفريقيا التي نريدها" والخطة العشرية الأولى لتنفيذها، وكذلك البرامج الرئيسية الأخرى **وإذ نرحب** كذلك بالخطط والاستراتيجيات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية، بما في ذلك الإعلان العربي حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادر عن قمة جامعة الدول العربية التي عقدت في نواكشوط في 2016، وذلك تمشيا مع المصالح المشتركة للجانبين **وإذ نعيد التأكيد** على التزامنا بالتنفيذ الكامل لهذه المبادرات والبرامج الأفريقية والعربية؛

وإذ نؤكد من جديد أهمية دعم التعاون الأفريقي العربي في مجال الهجرة، في ضوء الزيادة التي لم يسبق لها مثيل من تدفقات الهجرة المختلطة من الدول الأفريقية لأسباب متعددة الأوجه؛ **وإذ نقر** بالدور الهام الذي تضطلع به جميع المؤسسات المالية والبنوك الأفريقية –العربية في دعم جهود التنمية في أفريقيا والدول العربية، وخصوصا الدور الحاسم الذي يلعبه المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية في تعزيز الشراكة الأفريقية العربية من خلال تمويل الأنشطة المشتركة؛

وإذ نعقد العزم على تطوير وتعميق العلاقة الودية والتعاون الأخوي بين الجانبين

اتفقنا على ما يلي:

أولا. التعاون السياسي

1.1 عقد اجتماعات استشارية منتظمة رفيعة المستوى بصورة منتظمة وتعزيز تبادل المعلومات والحوار السياسي على جميع المستويات لتنسيق المواقف من القضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المتبادل؛

2.1 تشجيع تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية من خلال، من جملة أمور أخرى، تنظيم اجتماعات وورش عمل حول قضايا خاصة تهم المنطقتين متعلقة بتسوية النزاعات والتدخل في مرحلة ما بعد النزاعات.

3.1 دعم القضية الفلسطينية، المعبر عنه عاليا في الإعلان حول فلسطين الصادر عن قمة ملابو، في مختلف المحافل الإقليمية والدولية وذلك تمشيا مع قرارات ومقررات الأمم المتحدة وإجراء مشاورات منتظمة على جميع المستويات لرصد الوضع في فلسطين عن كثب.

4.1 تعزيز التعاون في مجالات الحكم الرشيد والانتخابات من خلال تقاسم التجارب السياسية وأفضل الممارسات، وفقا للنظم واللوائح الوطنية.

5.1 إجراء مشاورات منتظمة بين المكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في عواصم مختارة، ودعم ترشيح دولها الأعضاء في المنظمات الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة؛

6.1 تجديد الدعوة للدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي لحكومة الوفاق الوطني الليبي بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا والامتناع عن التواصل مع أجسام تنفيذية أخرى موازية لها، والترحيب بقرار مجلس الجامعة الرئاسي رقم 12 لسنة 2016 الخاص بتفويض المرشحين كوزراء لحكومة الوفاق الوطني إلى حين اعتماد الحكومة من قبل مجلس النواب وأدائها القسم القانوني، وكذلك الدعوة لمساعدتها بشكل عاجل لتفعيل وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية ودعمها بالخبرات وتزويدها بالمعدات اللازمة في المجالات التي يحددها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني للاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية المُلحة وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرارين رقم 2259 (2015) ورقم 2278 (2016)، والتأكيد على أهمية آلية دول الجوار في تعزيز مسار التسوية السياسية في ليبيا.

7.1 التعاون أيضا مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بغية مواءمة المسائل المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون ورفع العقوبات الأحادية المفروضة على بعض البلدان الأفريقية والعربية، وأية مسألة أخرى ذات اهتمام مشترك؛

8.1 إدانة كافة أشكال التمييز والاحتلال العنصري والأشكال الأخرى لانتهاك حقوق الإنسان والشعوب؛

9.1 التأكيد مجددا على التزامنا القوي بالإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بغية عكس الواقع العالمي الحالي وجعله أكثر تمثيلا وأكثر توازنا إقليميا وأكثر ديمقراطية وفعالية والتشديد على ضرورة تنسيق مواقفنا في هذا الصدد، أخذاً في الاعتبار توافق إيزولويني وإعلان سرت للاتحاد الأفريقي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية تحقيقاً لمصالحنا المشتركة.

10.1 إدانة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والاتفاق على تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمساهمة في هدف تحقيق نزع الأسلحة النووية.

11.1 الإدانة الشديدة للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وتمويله بما في ذلك دفع الفدية فضلا عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والإعراب عن تضامننا الكامل مع البلدان الأفريقية والعربية المستهدفة من المنظمات الإرهابية، إلى جانب استهداف المواطنين والأمن والاستقرار وكذلك إدانة ربط الإرهاب بأي دين، أو طائفة، أو عرق، او حضارة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، بأشد اللهجة والدعوة إلى وضع استراتيجية أفريقية عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب، تمشيا مع الصكوك القانونية ذات الصلة للمنظمتين.

12.1 المطالبة بتعزيز مشاركة البلدان الأفريقية والعربية المساهمة بقوات في صياغة قرارات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وتعزيز التعاون المشترك في مجال التدريب على حفظ السلام بين المراكز العربية والأفريقية ذات الصلة ودعوة المراكز العربية والأفريقية إلى المشاركة النشطة في المؤتمر السنوي للرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام والذي يعتزم مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا عقده في سبتمبر 2017 في العالم العربي والقارة الأفريقية للمرة الأولى.

13.1 تنسيق الجهود الأفريقية والعربية على جميع المستويات فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمن للأمم المتحدة وخاصة بين الأعضاء غير الدائمين الذين تتداخل عضويتهم في المجلس وذلك بهدف تعزيز مصداقية مجلس الأمن للأمم المتحدة، والتأكد من معالجة جميع

المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس بطريقة متوازنة، وخاصة تلك المتصلة بأفريقيا والشرق الأوسط ولا سيما القضية الفلسطينية.

14.1 الإقرار بأن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح، والتأكيد مجددا على ضرورة تطبيق معاهدة عدم الانتشار على المستوى العالمي وحث الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إليها دون شروط مسبقة. الإعراب عن الأسف لفشل المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق وعن الأمل في أن مؤتمر الاستعراض القادم لمعاهدة عدم الانتشار سيحقق توافقا بشأن القضايا ذات الصلة بتفعيل أحكام المعاهدة وتنفيذ جميع القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار

15.1 التأكيد مجددا على أهمية القرار حول الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995، والشديد على أن قرار 1995 يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر 1995، والأساس الذي تم بموجبه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام 1995، والإعراب عن بالغ القلق لأن الاستمرار في عدم تنفيذ قرار 1995 يقوض مصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ككل. وأيضا حث جميع الدول المعنية على التنفيذ الفوري والكامل لهذا القرار. وحث جميع دول منطقة الشرق الأوسط على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع جميع مرافقها النووية تحت المراقبة الشاملة.

16.1 الإشادة بالعملية الانتخابية البرلمانية والرئاسية التي تُجرَى حاليا في جمهورية الصومال الفيدرالية وفي جميع أقاليمها في فترة واحدة ودعمها نتيجة الجهود الجبارة التي تبذلها الدول الأفريقية والعربية والتي كان من أثرها نجاح مؤتمر القمة لمنظمة الإيغاد في مقديشو في سبتمبر 2016، وهو ما أعطى إشارات إيجابية نحو تحسن الوضع في الصومال عامة.

17.1 تنسيق وضع البرامج في مجال منع النزاعات المسلحة.

18.1 الإعراب عن التضامن الكامل مع العراق والإشادة بجهود الحكومة العراقية في القضاء على تنظيمات داعش الإرهابية وتحرير المدن والبلدات من قبضتها ونشيد بالانتصارات

العظيمة التي حققتها القوات المسلحة العراقية وخاصة في نينوى بفضل تضحيات وبطولات الشعب العراقي بكامل أطيافه.

19.1 دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الضرورى إلى العراق في هذه المواجهة الحاسمة نظرا إلى أنهم يحاربون الإرهاب نيابة عن المجتمع الدولي بكامله وكذلك الإسهام في توفير الإغاثة الإنسانية العاجلة لأسر النازحين نتيجة العمليات العسكرية ولإعادة إعمار المدن المحررة بعد تدميرها من قبل هذه الجماعات الإجرامية والمساعدة في عودة النازحين إلى قراهم ومدنهم التي أجبروا على مغادرتها ، وكذلك إدانة جرائم القتل، والإبادة الجماعية، والنزوح القسرى، والاتجار بالبشر، وتدمير المعالم التذكارية الهامة، والمقدسات والكنائس والمساجد، والمواقع التراثية، والتي ارتكبتها الجماعات الإرهابية.

20.1 الإدانة الشديدة لاختطاف المواطنين القطريين في العراق باعتباره عملا إرهابيا وخرقا صارخا للقانون الدولي وانتهاكا لحقوق الإنسان، ومخالفة لكافة الشرائع السماوية والقانونية والتأكيد على التضامن الكامل مع دولة قطر في إطار القانون الدولي ، والإعراب عن كل أمل في أن تسفر الاتصالات بين قطر والعراق عن إطلاق سراحهم وعودتهم سالمين لوطنهم.

21.1 الترحيب باستكمال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، والتي جاءت ثمرة للتعاون العربي الأفريقي من خلال اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها برئاسة دولة قطر، بهدف إحلال السلام في دارفور، ومطالبة الفصائل الدارفورية التي لم تلتحق بعد بعملية السلام للمسارعة بالانضمام إلى هذه العملية على أساس وثيقة الدوحة باعتبارها الأساس المتين والشامل للعملية السلمية في دارفور.

ثانيا: التعاون الاقتصادى:

(1) التجارة والاستثمار

2-1 تعزيز وتسهيل وتشجيع التجارة والاستثمار في البلدان الأفريقية والعربية، من خلال، من بين أمور أخرى ، إقامة شراكة مستدامة بين المنطقتين.

2-2 متابعة تنفيذ المبادرات السخية لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الخاصة بتقديم قروض ميسرة للبلدان الأفريقية قيمتها مليار دولار أمريكي من أجل تعزيز التنمية في

أفريقيا، وكذلك مليار دولار أمريكي آخر للإستثمار مع التركيز على البنية التحتية، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، وتشجيع البلدان الأفريقية والعربية على الاقتداء بهذا النموذج وتقديم مبادرات مماثلة.

(2) الصناعة

2-3 التعاون في بناء القدرة الصناعية الأفريقية العربية بما في ذلك سلاسل العرض والمستفيدين.

(3) الزراعة والأمن الغذائي

2-4 دعوة القطاع الخاص الأفريقي والعربي إلى زيادة الاستثمارات في المنطقتين وتنفيذ خطة العمل المشتركة المقترحة للتعجيل بالتنمية الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، وبرنامج الطوارئ للأمن الغذائي العربي، وذلك لتنفيذ مشاريع حيوية وذات جدوى في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

2-5 تسهيل التجارة ونقل التكنولوجيا في مجال الزراعة بين المنطقتين الأفريقية والعربية، وإزالة كافة الحواجز التي تعيق زيادة الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي في المنطقتين.

2-6 تفعيل آلية التنسيق الجديدة لتنفيذ خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي التي ستحل محل وحدة التسهيل الحالية، وضمان تنفيذ إعلان الخرطوم والقرارات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الأفريقي – العربي الثالث حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المنعقد في الخرطوم في نوفمبر 2016 .

(4) تطوير البنية التحتية

2-7 الإبقاء على التعاون الوثيق الذي يهدف إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية المستهدفة مع تركيز خاص على المشاريع الرائدة لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي التي سوف تؤدى إلى إطلاق إمكانيات النمو وفقاً للمصلحة المتبادلة للجانبين.

(5) النقل

2-8 التعاون في النظام العالمي لنقل البضائع والذي يشمل النقل البحري، والطرق المائية الداخلية، والطرق، والسكك الحديدية والخدمات الداخلية واللوجستية المرتبطة بتبادلات البضائع.

2-9 دعم تطوير البنية التحتية للنقل والتي تعزز حرية تنقل السلع والأشخاص داخل الأقاليم وفيما بين الأقاليم وبين البلدان العربية والأفريقية.

(6) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

10.2 تشجيع فرص الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وأنشطة التجارة الإلكترونية بين المنطقتين إلى جانب العمل معا لتعزيز التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء الحاسوبي. إيلاء اهتمام كبير لتوفير فرص عمل للشباب والنساء في المنطقتين للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبار ذلك عجلة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(7) الطاقة:

2-11 تعزيز التجارة الإقليمية وتنمية القدرات في قطاع الطاقة من أجل خفض العجز في الطاقة وتحسين أمن الطاقة والوصول إليها في المنطقتين وزيادة الصادرات خارج المنطقتين.

2-12 دعم التجارة الإقليمية وتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات المالية للاستثمار في بناء برامج خاصة بتكنولوجيات الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛

(8) تغير المناخ

2-13 الإشادة بالنتائج الإجرائية والخطط التمويلية التي انبثقت عن الدورة الـ 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي نظمت في مراكش في نوفمبر 2016 والخاصة بالقارة الأفريقية وكذلك إعلان القمة الأفريقية التي عقدت في 16 نوفمبر 2016 على هامش هذا المؤتمر.

(9) وسائل التمويل

2-14 عقد اجتماعات منتظمة بين المؤسسات الإنمائية والتمويلية والمنفذة الأفريقية والعربية، بما في ذلك المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنوك الإقليمية الفرعية، لتمويل ومتابعة تنفيذ المشاريع الأفريقية والعربية المشتركة؛

2-15 تنظيم مشاورات واجتماعات مشتركة حول إعفاء البلدان المثقلة بالديون من الديون ورفع العقوبات المفروضة بشكل أحادي على بعض البلدان الأفريقية والعربية.

ثالثا: تنمية رأس المال البشري، والعلم والتكنولوجيا

(1) التعليم والتدريب:

3-1 تعزيز التعاون في مجال التعليم وبناء قدرات الموارد البشرية، والاستثمار في برامج التدريب الاستراتيجي وتنمية المهارات التي تدعم توفير فرص العمل وإدارة المشاريع.

(2) العلم والتكنولوجيا

3-2 دعم التعاون في العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال برامج البحث المشتركة وتعزيز نقل التكنولوجيات المناسبة وتنمية إدارة المشاريع عن طريق الاستثمارات في العلم والتكنولوجيا والابتكار.

3.3 تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية للتعليم والعمل والتكنولوجيا والابتكار من الجانبين لضمان إنتاج موارد بشرية ذات نوعية عالية وإجراء البحوث العلمية والفنية في المؤسسات.

3-4 تعزيز التعاون في علم الفضاء والتكنولوجيا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

رابعا: التعاون الاجتماعي والثقافي:

4-1 إنشاء فريق عمل أفريقي عربي للتنمية الاجتماعية لمتابعة تنفيذ خطة العمل من خلال مجموعات العمل المواضيعية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛

2-4 تعزيز التعاون للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، من خلال إنشاء بيانات مشتركة معتمدة تؤدي إلى تأسيس خرائط الفقر المناسبة التي تساعد على وضع خطط عمل مناسبة.

3-4 تعزيز التعاون من أجل تنفيذ الهدف رقم 3 والتطلعات ذات الصلة بالصحة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى وجه الخصوص وضع خطط لمكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وتبادل الخبرات وتشجيع الاستثمارات في المنتجات الصيدلانية، وتوفير الخدمات الصحية الجيدة، وتبادل الخبرات الطبية، والترويج للسياحة الطبية وتبادل الخبرات الناجحة ذات الصلة.

4-4 تعزيز التعاون لضمان حصول الجميع على التعليم الجيد والعادل والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وفقا للهدف رقم 4 من خطة التنمية المستدامة، وتنظيم الفعاليات الضرورية التي تمكّن من تطوير العملية التعليمية، وضمان تلبيتها لاحتياجات السوق، بما يمكّن من تخريج أجيال شابة واعدة في البلدان الأفريقية والعربية قادرة على التعامل مع التطورات والتحديات الإقليمية والدولية.

5-4 تنسيق الجهود المشتركة لصياغة السياسات لتنفيذ الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والأهداف ذات الصلة الواردة في أهداف التنمية المستدامة، من أجل ضمان الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتنا.

6-4 تعزيز التعاون في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

7-4 تعزيز التعاون في حماية الأطفال والقضاء على جميع أشكال العنف ضدهم، وقضايا تجنيد واستغلال الأطفال في النزاعات المسلحة، ومواصلة الجهود المضنية لتحقيق رفاهيتهم وتطبيق حقوقهم تمشيا مع مبادئ وأهداف القيم الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الإضافية.

8-4 تقديم خدمات الدعم والرعاية للأطفال، وخاصة ضحايا العنف، والأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والنزوح القسري.

4-9 تعزيز التعاون في مجال الحماية الاجتماعية، لا سيما شبكات السلامة الاجتماعية، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر العاملة.

4-10 التعاون والتنسيق فيما يخص المساعدة الإنسانية بغية الحد من الآثار المترتبة عن الكوارث. تعزيز التعاون لتنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالصحة في أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال دعم التجارة والاستثمار في القطاع الصحي وتبادل أفضل الممارسات في مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية.

4-11 تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكين المعهد الأفريقي العربي من الاضطلاع بدوره بغية توطيد تعاوننا الثقافي.

4-12 بناء قدرات الشباب والنساء وتمكينهم من لعب دور في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة التطرف العنيف.

خامسا: التعاون في مجال الهجرة:

5-1 دعم تفعيل لجنة التنسيق الفنية الأفريقية العربية المعنية بالهجرة فضلا عن إنشاء المركز الأفريقي العربي لتبادل المعلومات عن المهاجرين كما أقرته القمة الأفريقية العربية الثالثة.

5-2 ضمان معاملة المهاجرين بصورة إنسانية مع اعتبار الهجرة مشكلة تهم المجتمع الدولي ككل وتستدعي حلولا متعددة الأوجه.

5-3 عقد المؤتمرات المشتركة بين الأقاليم حول الهجرة وتنفيذ البرامج المشتركة لبناء القدرات الخاصة بقضايا الهجرة ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة؛

5-4 ضمان الانضمام إلى اتفاقية وبروتوكول منظمة الهجرة الدولية بشأن الهجرة لعامي 1975 و1990 والامتثال لهما.

سادسا: آليات التنفيذ والمتابعة:

يقوم الجانبان بإعداد أليات تنفيذ ومتابعة في وقت لاحق خلال خلوة مشتركة.

أحكام ختامية:

نعرب عن خالص شكرنا لفخامة الرئيس إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، وفخامة الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز لنجاح الرئاسة المشتركة لمؤتمر القمة الأفريقية العربية الرابعة.

نعرب عن خالص شكرنا وامتناننا للرئيسين المشاركين في رئاسة القمة الأفريقية العربية الثالثة المنعقدة في الكويت يوم 19 نوفمبر 2013، وهما صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، ودولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، السيد هايلي ماريام ديسالنج، على توجيه مداولات وعمل القمة الأفريقية العربية الثالثة التي كلّلت بالنجاح وعلى متابعتهما المستمرة لتطور الشراكة الأفريقية العربية خلال السنوات الثلاث الماضية.

نعرب عن خالص امتناننا لفخامة الرئيس أوبيانج انجويما امباسوجو، وحكومة وشعب غينيا الاستوائية على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم الجيد حيث تم توفير أحسن الظروف وأفضلها لعقد القمة الأفريقية العربية الرابعة.

نرحب بمعالي السيد أحمد أبو الغيط أمينا عاما جديدا لجامعة الدول العربية وبتفانيه في تعزيز عملية الشراكة الأفريقية العربية

نعرب عن تقديرنا لمعالي الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومعالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية لمتابعتهما تنفيذ قرارات القمة الأفريقية العربية الثالثة عن كثب.

ملابو 23 نوفمبر 2016